

وهو عندنا محمول على القليل من قدر الدرهم.

وأما ما رواه البيهقي في المعرفة وصححه موقوفاً عن ابن عباس أنه قال في المنى يصيب الثوب قال: أمطه عنك بعود أو إذخرة، فإنما هو بمنزلة المخاط أو البصاق (آثار السنن ١: ١٥) فلا يصح به الاستدلال على طهارة المنى أصلاً، لأن التشبيه بشئ لا يستلزم مساواة المشبه والمشبه به في جميع الوجوه، كيف؟ وقد أمر ابن عباس بإماطة المنى ولم يرد الأمر بذلك في المخاط والبصاق أصلاً، بل ورد فيه خلافه فقد أخرج البخاري في باب حك البزاق باليد من المسجد عن أنس مرفوعاً: "ثم أخذ (رسول الله ﷺ) طرف رداءه فبصق فيه ثم رده بعضه على بعض، فقال: أو يفعل هكذا؟ (١: ٥٨) وروت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بحته (أى المنى) أخرج ابن الجارود في المنتقى، وإسناده صحيح، وصححه الحافظ في التلخيص كما في آثار السنن وتعليقه (١: ١٦) ولم يرد مثل ذلك في المخاط ونحوه فافترقا، فلما ثبت كون المنى مأموراً بحته وإماطته وفركه وغسله ثبت كونه نجساً، فإنه لا معنى للنجس إلا كونه مأموراً بالإزالة شرعاً، مع أن أثر ابن عباس هذا لا يساوى الأخبار الصحيحة التي استدلت بها على النجاسة.

ويحتمل أن يكون التشبيه في الإزالة والتطهير لا في الطهارة، والقرينة عليه ما ذكرنا من ورود الأمر بإماطته في هذا الأثر وغيره، وعدم ذلك في المشبه به، ويحتمل أن يكون قال ذلك في القليل منه دون الكثير فإن ما يصيب الثوب عند الجماع يكون كذلك في الغالب.

وأما حديث "إنما يغسل الثوب من خمس إلخ" فقد رد الزيلعي قول الدار قطنى والبيهقي بما نصه "وجد له متابع عند الطبراني رواه في معجمه الكبير من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد به سنداً وممتناً، وبقية الاسناد: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا علي بن بحر حدثنا إبراهيم بن زكريا العجلي ثنا حماد بن سلمة به، وقال البزار: وثابت بن حماد كان ثقة، ولا يعرف أنه روى غير هذا الحديث، نقل البزار ذلك عن شيخ شيخه إبراهيم بن زكريا" اهـ ملخصاً، فظهر بذلك أن ثابتاً هذا ليس ممن